أثر تدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية

The Effect of Sanitary and Phytosanitary Measures on Algerian Dates Exports

هشام بحري[1،*]

[1] جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2 (الجزائر) (Bahrihichem19@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2024/04/11؛ **تاريخ القبول**: 2024/03/31؛ **تاريخ النشر**: 2024/07/01

ملخص : يهدف هذا المقال لدراسة أثر تدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية خلال الفترة 2013-2022 باستخدام نموذج جاذبية التجارة. و قد توصلنا من خلال نتائج الدراسة إلى أن تدابير الصحة و الصحة النباتية المطبقة من طرف الدول المستوردة قد أثرت ايجابيا على صادرات التمور الجزائرية، و أن العوامل الجغرافية و الثقافية و المتمثلة في المسافة مع الدول المستوردة، الحدود المشتركة و اللغة الرسمية المشتركة تؤثر ايجابيا على صادرات التمور الجزائرية، في حين أن العوامل التاريخية كالعلاقة الإستعمارية كان تأثيرها سلبيا.كما تبين نتائج الدراسة أن هناك تأثيرا ايجابيا لتدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية إلى الدول المتقدمة لكن من دون وجود دلالة احصائية، في حين كان تأثيرها ايجابيا و ذي دلالة احصائية على صادرات التمور الجزائرية باتجاه الدول النامية. هذه النتائج تدل على أن صادرات التمور الجزائرية تستوفي الشروط الصحية التي تطلبها الدول المتقدمة أو النامية مما ساهم في زيادة صادرات التمور إليها، و أن هذه التدابير لا تشكل عائقا لولوج صادرات التمور الجزائرية إلى الأسواق العالمية، بل تعد عاملا محفزا للمصدرين الجزائريين على زيادة حجم صادراتهم من التمور في ظل قدرتهم على الإمتثال للمتطلبات الصحية للدول المستوردة.

الكلمات المفتاحية : تدابير الصحة و الصحة النباتية؛ صادرات التمور؛ الجزائر؛ نموذج الجاذبية.

تصنيف JEL : F13، O24، Q17 .

Abstract: This article aims to study the impact of sanitary and phytosanitary measures on Algerian dates exports during the period 2013-2022 by using the gravity model of trade. We find that the sanitary and phytosanitary measures applied by the importing countries have a positive impact on Algerian dates exports, and the geographical and cultural factors, represented by distance from the importing countries, common borders, and common official language, have a positive impact on Algerian dates exports, while historical factors such as the colonial relationship had a negative impact. The results show that there is a positive impact of sanitary and phytosanitary measures on Algerian dates exports to developed countries, but without statistical significance, while their impact was positive and statistically significant on Algerian dates exports to developing countries. These results indicate that Algerian dates exports meet the safety conditions required by developed or developing countries, which has contributed to increasing dates exports to them. Then, these measures do not constitute an obstacle to the entry of Algerian dates exports to global markets, but rather are a motivating factor for Algerian exporters to increase the exports of dates in light of their ability to comply with the safety requirements of importing countries.

Keywords: Sanitary and Phytosanitary Measures; Dates exports; Algeria; Gravity Model.

Jel Classification Codes : F13, O24, Q17.

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد :

لقد تزايد اهتمام الدول خلال السنوات الأخيرة بفرض شروط و اجراءات صحية على دخول واردات المنتجات الغذائية و الزراعية إليها بهدف حماية صحة مستهلكيها و صحة الحيوانات و النباتات من الأمراض التي قد تنتقل عبر الحدود في اطار التجارة الدولية، خاصة بعد اعتماد اتفاقية تدابير الصحة و الصحة النباتية للمنظمة العالمية للتجارة في عام 1995.

و تسمح هذه الاتفاقية للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة اعتماد وتنفيذ تدابير تراها ضرورية لحماية حياة أو صحة مستهلكيها أو الحيوان أو النبات، و على الدول الأخرى الإمتثال لهذه التدابير و مواكبة منتجاتها مع متطلباتها الصحية ليس فقط على السلع و المنتجات النهائية، بل يمتد ذلك إلى ظروف و طرق الإنتاج.

و على الرغم من مشروعية تطبيق تدابير الصحة و الصحة النباتية المتمثلة في حماية صحة الإنسان و الحيوان و النبات عند القيام بالتبادلات التجارية الدولية، إلا أن هذه التدابير قد تكون عائقا أمام الدول خاصة النامية منها من أجل نفاذ صادراتها في الأسواق العالمية في ظل الاشتراطات الصحية للدول، و ما يترتب عن ذلك من تحمل تكاليف ثابتة اضافية من أجل مواكبة هذه التدابير أو إلى حظر استيراد المنتجات في حالة عدم قدرة الدول المصدرة على الامتثال لتلك التدابير .

و تسعى الجزائر إلى زيادة حجم صادراتها خارج المحروقات و تنويع مصادر دخلها في إطار رؤيتها الإقتصادية المستقبلية لتشجيع الصادرات في مجال الأغذية و المنتجات الزراعية. و تعد شعبة تصدير التمور من بين شعب التصدير التي تأمل الجزائر في الدفع بها لتحقيق الزيادة في مصادر الدخل من العملة الصعبة، إلا أنها تواجه تحديات في الأسواق العالمية لما تتطلبه هذه الأخيرة من متطلبات صحية يجب على منتوج التمور الجزائرية استيفاءها حتى يتم قبول نفاذه إلى هذه الأسواق. من هذا المنطلق، فإن اعتماد الدول لتدابير الصحة و الصحة النباتية على منتوج التمور الجزائرية قد يشكل عائقا أمام نفاذ صادرات الجزائر من هذا المنتوج و يقلل من تنافسيته في الأسواق العالمية.

و على هذا الأساس تتمحور اشكالية هذا البحث في الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو الأثر المترتب عن تطبيق الدول لتدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية؟

- **فرضيات الدراسة :**

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات الثلاثة التالية:

- **الفرضية الأولى:** هناك أثر سلبي ذو دلالة احصائية لتدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية؛
- **الفرضية الثانية:** هناك أثر سلبي ذو دلالة احصائية لتدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية إلى الدول المتقدمة؛
- **الفرضية الثالثة:** هناك أثر ايجابي ذو دلالة احصائية لتدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية إلى الدول النامية.

- **الدراسات السابقة:**

لقد اهتمت العديد من الدراسات بالبحث في تأثير تدابير الصحة و الصحة النباتية على التجارة الدولية، و من أبرز تلك الدراسات نجد:

- **دراسة Grant and Arita (2015)** : بحثت هذه الدراسة[1] في تأثير تدابير الصحة و الصحة النباتية SPS على صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من تسعة منتجات من الفواكه والخضروات الطازجة و ذلك باستخدام نموذج قياسي لجاذبية التجارة خلال الفترة 1999 -2009. و تشير النتائج إلى أن تدابير الصحة و الصحة النباتية تقلل بشكل عام التجارة، لكن هذه التدابير تشكل حواجز أمام التجارة فقط في السنوات الأولى عندما تكون خبرة و تجربة المصدرين أقل. كما تبين النتائج أن التأثير السلبي لتدابير الصحة والصحة النباتية يتضاءل مع تراكم الخبرة لدى المصدرين الأمريكيين بتدابير الصحة و الصحة النباتية SPS في السوق العالمية و تختفي عندما تصل إلى مستوى عتبة عامين أو ثلاثة أعوام من التصدير.

- **دراسة Murina and Nicita (2017)** : بحثت هذه الدراسة في كيفية تأثير تدابير الصحة والصحة النباتية على القدرة التصديرية للبلدان ذات الدخل المنخفض في تجارتها مع الاتحاد الأوروبي. و تغطي الدراسة واردات الاتحاد الأوروبي من نحو 150 دولة لمجموعة مكونة من 21 فئة واسعة من السلع الزراعية خلال سنة 2010، و استعانت بنموذج جاذبية التجارة لقياس التأثير المحتمل لتدابير الصحة و الصحة النباتية[2]. و تشير نتائج الدراسة إلى أن تدابير الصحة والصحة النباتية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي قد أدت إلى زيادة الأعباء نسبياً على البلدان ذات الدخل المنخفض، و أن هذه التدابير قد خفضت في الصادرات الزراعية للبلدان ذات الدخل المنخفض بنحو 3 مليارات دولار أمريكي، وهو ما يمثل حوالي 14 في المائة من التجارة الزراعية من البلدان ذات الدخل المنخفض إلى الاتحاد الأوروبي. و في حين يبدو أن المشاركة في اتفاقية تجارية عميقة تسهل على البلدان ذات الدخل المنخفض التغلب على التكاليف المرتبطة بتدابير الصحة والصحة النباتية، فإن مثل هذه الاتفاقيات ليس لها تأثير يذكر في تقليل تكلفة الامتثال لتدابير الصحة والصحة النباتية بالنسبة للبلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل.

وتتوافق هذه النتيجة الأخيرة مع الفرضية القائلة بأنه في حين أن العديد من البلدان المتوسطة و المرتفعة الدخل لديها القدرة الداخلية على الامتثال لتدابير الصحة والصحة النباتية، فإن البلدان ذات الدخل المنخفض لا تمتلكها.

– **دراسة Wongmonta (2021)** : حاولت هذه الدراسة البحث في تأثير تدابير الصحة والصحة النباتية المطبقة من طرف الصين على صادرات الفاكهة التايلاندية. و قد شملت عينة الدراسة على 17 نوع من الفاكهة التايلندية تمت دراستها خلال الفترة 2000-2018 باستخدام نموذج جاذبية التجارة[3]. و قد تم تقدير معادلات الجاذبية لتحديد التأثيرات التجارية لتدابير الصحة والصحة النباتية على قيمة صادرات الفاكهة من تايلاند إلى الصين. و تبين نتائج الدراسة أن تقييد تدابير الصحة والصحة النباتية له تأثير إيجابي و جوهري على حجم الصادرات من الفاكهة التايلندية. و خلصت الدراسة إلى أن متطلبات الصحة والصحة النباتية غير التعسفية والمفيدة التي تفرضها دولة مستوردة كبيرة من شأنها أن تساعد في تسهيل التجارة الزراعية.

– **دراسة (2022) Santeramo & Lamonaca** : بحثت هذه الدراسة في تأثير تدابير الصحة و الصحة النباتية المطبقة من طرف الدول المتقدمة و النامية على صادرات المنتجات الغذائية لشركائهم التجاريين[4]، عن طريق استخدام نموذج جاذبية التجارة خلال الفترة 1996 -2017، و اشتملت عينة الدراسة على 09 دول متقدمة، و 11 دولة نامية. و تبين نتائج الدراسة أن لتدابير الصحة و الصحة النباتية آثارا مختلفة على التجارة بين الدول النامية، أما بالنسبة للتجارة بين الدول المتقدمة فلم يكن لها أي تأثير. من جانب آخر، كان تأثير تلك التدابير على التجارة بين الدول المتقدمة و الدول النامية ايجابيا بالنسبة للدول التي تمكنت من تطبيق تدابير الصحة و الصحة النباتية على منتجاتها المصدرة.

– **دراسة Boza el al (2023)** : هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير تدابير الصحة والصحة النباتية التي يفرضها الشركاء التجاريون الرئيسيون لدولة التشيلي على التجارة الزراعية، و على وجه التحديد على قيمة صادرات الفاكهة. كما سعت الدراسة أيضا إلى تحديد آثار المواءمة التقنية للوائح بين تشيلي وشركائها[5]. و لهذا الغرض تم تقدير معادلة الجاذبية التجارة لصادرات الفاكهة التشيلية إلى أسواق الوجهة الرئيسية منها و ذلك خلال فترة الدراسة الممتدة من 2010 إلى 2019 . و تبين نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي لتدابير الصحة والصحة النباتية المفروضة من قبل الشركاء التجاريين للتشيلي على صادراتها من الفاكهة. و مع ذلك، فإن هذا التأثير يخف إذا كان لدى تشيلي تدابير الصحة والصحة النباتية مواءمة و منسقة مع متطلبات شركائها التجاريين. و قد توصلت الدراسة إلى استنتاج مفاده أن المواءمة تقلل من الآثار السلبية لتدابير الصحة والصحة النباتية الأجنبية على الصادرات.

II – تدابير الصحة و الصحة النباتية:

II.1– التعريف بتدابير الصحة و الصحة النباتية :

يقصد بتدابير الصحة و الصحة النباتية التدابير التي تتضمن القوانين، المراسيم، اللوائح، المتطلبات و الإجراءات بما في ذلك معايير المنتج النهائي ، العمليات وطرق الإنتاج، إجراءات الاختبار والتفتيش والتصديق والموافقة ، معاملات الحجر الصحي بما في ذلك المتطلبات ذات الصلة المتعلقة بنقل الحيوانات أو النباتات ، أو مع المواد اللازمة لبقائهم أثناء النقل ، أحكام بشأن التدابير الإحصائية ذات الصلة وإجراءات أخذ العينات وطرق تقييم المخاطر ، متطلبات التغليف و التوسيم المتعلقة مباشرة بسلامة الغذاء[6].

و تنقسم تدابير الصحة و الصحة النباتية إلى تدابير الصحة و تتعلق بحماية صحة الانسان و الحيوان (Sanitary) في حين أن تدابير الصحة النباتية هي تلك التدابير المختصة بحماية صحة النباتات (Phytosanitary) و التي تشمل المخاطر الناجمة عن المواد المضافة أو الملوثات أو السموم أو الكائنات المسببة للأمراض الموجودة في غذاء الانسان أو الحيوانات، و كذلك حياة الانسان من الأمراض المنتقلة بالنباتات أو الحيوانات و لحماية حياة الحيوانات أو النباتات من الأفات أو الأمراض أو الكائنات المسببة للأمراض ؛ و حظر أو تقييد نطاق الضرر الذي يلحق ببلد بسبب ولوج الآفات أو استقرارها أو انتشارها، و حماية التنوع البيولوجي، كما و تشمل التدابير المفروضة لحماية حياة الأسماك أو الحيوانات البرية و كذلك الغابات و النباتات البرية من المخاطر الصحية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على التجارة الدولية. و هي بذلك تستثني التدابير الخاصة بحماية البيئة أو مصالح المستهلك أو الرفق بالحيوان التي لا تنجم عن التجارة الدولية[7].

و تعد تدابير الصحة و الصحة النباتية احدى اتفاقيات المنشأة للمنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995 و التي تهدف إلى ضمان أحقية الدول الأعضاء في منظمة العالمية للتجارة اعتماد وتنفيذ تدابير التي تراها ضرورية لحماية حياة أو صحة مستهلكيها أو الحيوان أو النبات[8]، شريطة ألا تشكل اجراءات الحمائية من خلال ضمان ما يلي[9]:

- ✓ ألا تكون وسيلة للتمييز التعسفي و غير المبرر في التجارة بين الاعضاء الذين لديهم نفس الأوضاع؛
- ✓ لا تؤدي إلى قيود غير مبررة على التجارة الدولية؛
- ✓ التزام الدول الأعضاء بأن تقـــوم مؤسســـاتها المعنية بتقييم المخاطر على أسس علمية فقط؛

- ✓ الاعتماد على المعايير الدولية و الأخذ بتوصياتها كمعايير هيئة الدستور الغذائي في مجال سلامة الأغذية، و معايير الإتفاقية الدولية لحماية النباتات فيما يخص حماية صحة النباتات، و معايير مكتب الأوبئة للمنظمة الدولية لصحة الحيوان فيما يخص صحة الحيوان؛
- ✓ ضمان شفافية التدابير المعتمدة من خلال التزام الدول الأعضاء بتعيين سلطة وطنية على مستوى الحكومة المركزية يعهد لها بتنفيذ إجراءات الإخطار المتعلقة بالاتفاقية مع تعيين نقطة استعلام وطنية تختص بتزويد الشركاء التجاريين بالمعلومات الضرورية .

II.2- تدابير الصحة و الصحة النباتية في الجزائر :

سعت الجزائر إلى اعتماد تدابير الصحة و الصحة النباتية من أجل ضمان سلامة المنتجات الزراعية من الأمراض و الطفيليات المتنقلة و حماية صحة الإنسان و الحيوان. ففي مجال الصحة النباتية تتكفل مديرية حماية النباتات و المراقبة التقنية التابعة لوزراة الفلاحة و التنمية الريفية بوضع و تنفيذ السياسة الوطنية للصحة النباتية و المراقبة التقنية، و السهر على الصحة النباتية للمحاصيل الزراعية داخل التراب الوطني، و مراقبتها عند التصدير في أماكن الإنتاج، التخزين، التعبئة و التغليف[10]. أما في مجال الصحة الحيوانية فتتكفل مديرية الصحة البيطرية بالسهر على مراقبة ومتابعة الحيوانات والمنتجات ذات المصدر الحيواني عند التصدير أو الاستيراد، القيام بعملية التصديق الصحي البيطري، و ترقية عمليات تصدير الحيوانات و المنتجات ذات المصدر الحيواني بإتباع معايير و شروط الدول المستوردة[11].

كما عملت الجزائر على اعتماد عدة مخابر للتحاليل و المراقبة و انشاء عدة هيئات وطنية لمرافقة المصدرين للمنتجات الزراعية و الغذائية و استصدار الشهادات الضرورية التي تضمن من خلالها مطابقة المنتجات المصدرة لمعايير الجودة و السلامة الصحية و الإمتثال للمتطلبات الدولية في مجال تجارة الأغذية. و تتمثل الهيئات الوطنية الفاعلة في مجال التصدير في[12]:

- الهيئة الجزائرية للاعتماد ALGEREC التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-466 المؤرخ في 06 سبتمبر 2005، و من مهامها تقديم قرارات الإعتماد، و اعتماد هيئات لتقييم مطابقة الجودة، و تمثيل الجزائر اقليميا و دوليا؛
- المعهد الوطني للتقييس IANOR الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-69 المؤرخ في 21 فيفري 1998، و من مهامه اعتماد العلامات التجارية و مراقبة استخدامها، تطبيق الاتفاقيات الدولية في مجال التقييس التي تكون الجزائر طرفا فيه؛
- الديوان الوطني للقياسة القانونية ONML الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 86-250 المؤرخ في 30 سبتمبر 1986، و يهتم أساسا بالمسائل المرتبطة بنوعية السلع و سلامتها، و حماية صحة المستهلكين، إدارة مخابر الجودة و تشغيلها.

و من الناحية التشريعية، قامت الجزائر باعتماد العديد من القوانين و التشريعات التنظيمية من أجل ضمان السلامة الصحية للمنتجات الزراعية و على الخصوص منتوج التمور، و يعد القانون رقم 87-17 المؤرخ في 1987/08/1 المتعلق بحماية الصحة النباتية المرجع الأساسي في مجال الصحة النباتية في الجزائر، حيث يهدف هذا القانون إلى ضمان مراقبة الصحة النباتية، و مكافحة الآفات الزراعية و مراقبة مواد الصحة النباتية. إضافة إلى ذلك، تم اصدار المرسوم التنفيذي رقم 93-286 الصادر في 1993/11/23 المتعلق بتنظيم مراقبة الصحة النباتية على الحدود؛ و المرسوم الوزاري رقم 1992/11/17 المتعلق بجودة وتقديم التمور المعدة للتصدير، القرار رقم 105 تاريخ 2000/09/28 بشأن تنظيم الرقابة على تصدير التمور، و المذكرة رقم 1051 بتاريخ 2001/10/13 الخاصة بنظام ضبط التاريخ على مواقع التعبئة والتغليف.

أما في مجال التعاون الدولي، و بالرغم من عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و بقاءها كعضو ملاحظ ضمن المنظمة، فقد سعت إلى الإنضمام إلى العديد من المنظمات الدولية ذات الصلة بالصحة النباتية و الحيوانية بما يضمن لها الإحاطة بتدابير الصحة و الصحة النباتية و اكتساب الخبرات في هذا المجال و الأخذ بمعايير و توصيات هذه المنظمات. حيث انضمت الجزائر إلى هيئة الدستور الغذائي (CODEX) Codex Alimentarius التي تهدف إلى صياغة برنامج مشترك يحدد مواصفات الأغذية و الاشتراطات الخاصة بها و إعداد النصوص المتصلة بها المعتمدة دولياً من أجل حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية[13]. كما انضمت الجزائر كعضو في الإتفاقية الدولية لحماية النباتات International Plant Protection Convention (IPPC) التي تهدف إلى حماية صحة النباتات من الآفات و الأمراض الضارة التي يمكنها الانتقال عبر التجارة الدولية، و تعد عضوا في المكتب الدولي للأوبئة للمنظمة الدولية لصحة الحيوان International Office of Epizootics (OIE) التي أنشأت في إطار اتفاقية تدابير الصحة و الصحة النباتية للمنظمة العالمية للتجارة و هدفها إعداد المعايير الصحية للتجارة الدولية في الحيوانات و المنتجات الحيوانية وفق منظور علمي.

III – الدراسة التطبيقية:

من أجل الإجابة على اشكالية الدراسة و اختبار فرضياتها، سنقوم أولا باجراء تحليل وصفي للبيانات المتعلقة بتدابير الصحة و الصحة النباتية و بيانات حجم صادرات التمور الجزائرية خلال فترة الدراسة 2013 – 2022، ثم القيام بتقدير أثر تطبيق الدول لتدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية باستخدام نموذج جاذبية التجارة Gravity Model.

III –1 عينة الدراسة و أسلوب جمع البيانات: تتكون عينة الدراسة من 107 دولة مستوردة للتمور الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2022، و التي تضم 32 دولة متقدمة و 75 دولة نامية. و قد تم تجميع بيانات الدراسة من عدة قواعد بيانات، حيث تم الحصول على البيانات الخاصة بتدابير الصحة و الصحة النباتية الخاصة بمنتوج التمور من قاعدة بيانات المنظمة العالمية للتجارة WTO. أما بالنسبة للبيانات المتعلقة بصادرات التمور الجزائرية فقد تم الحصول عليها من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD.

بالنسبة للبيانات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة المدرجة في الدراسة فقد تم الحصول على البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي لكل دولة خلال كل سنة من سنوات الدراسة من قاعدة البيانات الخاصة بالبنك الدولي World Bank. أما البيانات الخاصة بالعوامل الجغرافية و الثقافية و التاريخية المدرجة في نموذج الدراسة و المتمثلة في المسافة، الحدود المشتركة، اللغة المشتركة و المستعمر، فقد تم الحصول عليها من قاعدة البيانات لمركز الدراسات المستقبلية و المعلومات الدولية CEPII.

III –2 نموذج الدراسة: من أجل تقدير أثر تطبيق تدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية، سنقوم باستخدام نموذج جاذبية التجارة Gravity Model الذي سيتم تقديره بواسطة طريقة الآثار الثابتة لحزمة البيانات Panel data fixed effects و ذلك خلال الفترة 2013 – 2022. و يسمح نموذج جاذبية التجارة المقدر بواسطة الآثار الثابتة لحزمة البيانات من الأخذ بعين الإعتبار للآثار الثابتة المقطعية الخاصة بالدولة المصدرة و الدولة المستوردة ضمن العينة مما يسمح بزيادة القوة التفسيرية لنموذج جاذبية التجارة[14]. و قد تم تشكيل بيانات نموذج الدراسة في شكل حزمة بيانات تمتاز ببعديها المقطعي و الزمني، و تكتب معادلته كما يلي:

$$LnExports_{ijt} = \alpha + \beta_1 LnGDP_{it} + \beta_2 LnGDP_{jt} + \beta_3 SPS_{jt} + \beta_4 LnDistance_{ij} + \beta_5 Contiguity_{ij} + \beta_6 Comlang_{ij} + \beta_7 Colony_{ij} + F_i + F_j + \varepsilon_{ijt}$$

حيث أن:

$LnExports_{ijt}$: اللوغاريتم الطبيعي لصادرات التمور للدولة i إلى الدولة j خلال السنة t (ألف دولار) ؛

$LnGDP_{it}$: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي للدولة المصدرة i (مليار دولار) ؛

$LnGDP_{jt}$: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي للدولة المستوردة j (مليار دولار) ؛

SPS_{jt} : متغير و همي، يأخذ القيمة 1 في حالة ما إذا تم تطبيق تدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية، و القيمة 0 في حالة عدم التطبيق؛

$LnDistance_{ij}$: اللوغاريتم الطبيعي للمسافة بين الدولة المصدرة i و الدولة المستوردة j ؛

$Contiguity_{ij}$: متغير وهمي يعبر عن وجود حدود مشتركة بين الدولة المصدرة i و الدولة المستوردة j، و يساوي القيمة 1 في حالة وجودها أو القيمة 0 في حالة عدم وجودها ؛

$Comlang_{ij}$: متغير وهمي يعبر عن اللغة الرسمية المشتركة *Common Language*، و يساوي القيمة 1 في حالة وجود لغة رسمية مشتركة بين الدوليتين i و j، و يساوي القيمة 0 في حالة عدم وجودها.

$colony_{ij}$: متغير وهمي يساوي إلى القيمة 1 في حالة وجود علاقة استعمارية للدولة المصدرة i مع الدولة المستوردة j، و يساوي 0 في حالة عدم وجودها.

F_i : الآثار الثابتة للدولة المصدرة i ؛

F_j : الآثار الثابتة للدولة المستوردة j ؛

ε_{ijt} : المتغيرات العشوائية .

IV – نتائج الدراسة التطبيقية:

من أجل تحديد أثر تدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية، سنقوم باجراء تحليل وصفي لعدد تدابير الصحة و الصحة و النباتية المطبقة على صادرات التمور الجزائرية، و تطور حجم صادرات الجزائر من التمور خلال فترة الدراسة، ثم اجراء تحليل كمي من خلال تقدير ذلك الأثر عن طريق استخدام نماذج جاذبية التجارة.

IV – 1 التحليل الوصفي لبيانات تدابير الصحة و الصحة النباتية و صادرات التمور الجزائرية: يساهم التحليل الوصفي للبيانات المتعلقة بتدابير الصحة و الصحة النباتية و صادرات التمور الجزائرية من التعرف على عدد تدابير الصحة و الصحة النباتية المفروضة على صادرات التمور الجزائرية و الدول المستوردة التي تفرض هذه التدابير خلال الفترة 2013-2022، إضافة إلى التعرف على تطور حجم صادرات التمور الجزائرية في ظل تطبيق تدابير الصحة و الصحة النباتية خلال نفس الفترة.

– تطور عدد تدابير الصحة و الصحة النباتية المفروضة على صادرات التمور الجزائرية: تخضع صادرات التمور الجزائرية إلى عدد معتبر من تدابير الصحة و الصحة النباتية التي تفرضها الدول المستوردة، حيث يشير الشكل (1) إلى أن العدد الإجمالي لهذه التدابير المفروضة من طرف الدول المستوردة قد بلغ 807 تدبير و ذلك خلال الفترة 2013- 2022. و الملاحظ أن النصيب الأكبر من هذه التدابير يعود إلى الدول المتقدمة التي تفرض عددا أكبر من التدابير مقارنة بالدول النامية التي تفرض عددا أقل، حيث تفرض الدول المتقدمة ما مجموعه 443 تدبير في مقابل 364 تدبير تفرضها الدول النامية.

و يتبين من الشكل (1) أن هناك تزايد في تطبيق تدابير الصحة و الصحة النباتية من سنة إلى سنة أخرى طوال فترة الدراسة ، حيث شهدت سنة 2018 تطبيق أعلى عدد من التدابير بقيمة 174 تدبير منها 91 تدبير تم تطبيقه من طرف الدول المتقدمة و 83 تدبير يعود إلى الدول النامية. و في المقابل، شهدت سنة 2022 تطبيق أقل عدد من تدابير الصحة و الصحة النباتية خلال فترة الدراسة باعتماد الدول المستوردة للتمور الجزائرية 29 تدبير اضافي منها 10 تدابير تخص الدول المتقدمة و 19 تدبير تم تطبيقه من طرف الدول النامية.

الشكل (1): تطور عدد تدابير الصحة و الصحة النباتية المفروضة على صادرات التمور الجزائرية خلال الفترة 2013 – 2022

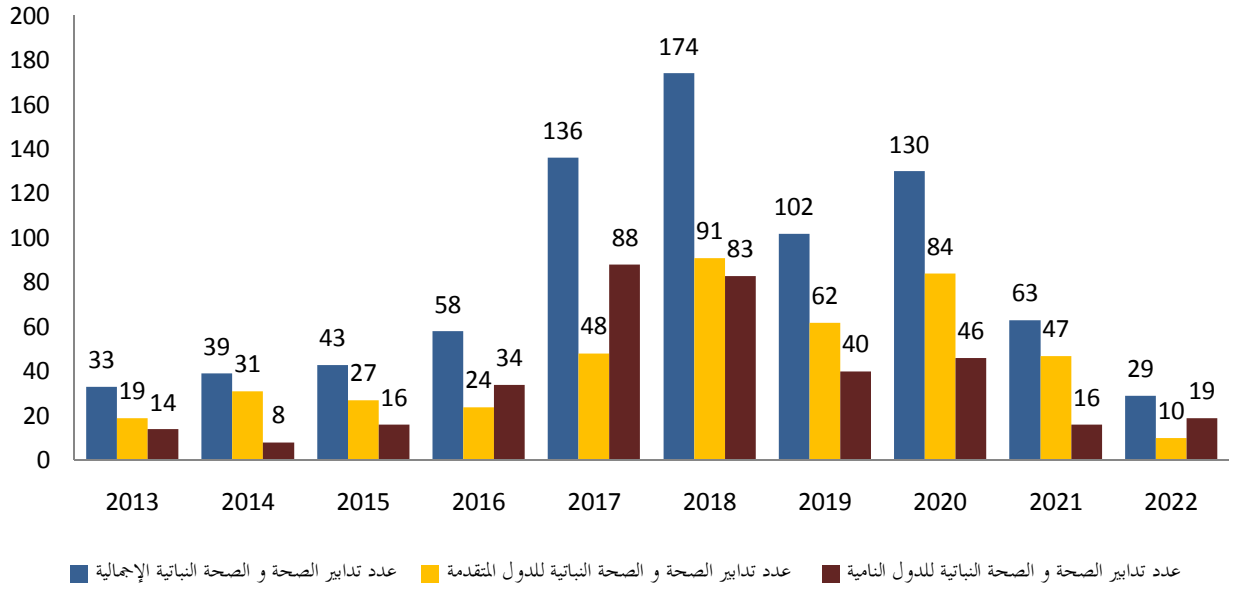

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المنظمة العالمية للتجارة WTO، 2024.

و يشير الشكل (2) إلى الدول المستوردة التي تفرض تدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية خلال فترة الدراسة من سنة 2013 إلى سنة 2022، حيث يلاحظ أن كندا تطبق أعلى عدد من تدابير الصحة و الصحة النباتية بـــ 202 تدبير، تليها اليابان التي تفرض 193 تدبير، ثم البرازيل 143 تدبير و بعدها الهند بتطبيقها 36 تدبير. و في المقابل، هناك دول أخرى تفرض عددا أقل من تدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية، حيث تقوم خمسة دول بتطبيق 03 تدابير، و تسعة دول بتطبيق 02 تدابير، في حين تعتمد تسعة دول على تدبير واحد فقط.

الشكل(2) :عدد تدابير الصحة و الصحة النباتية المطبقة على صادرات التمور الجزائرية حسب كل دولة مستوردة خلال الفترة 2013– 2022

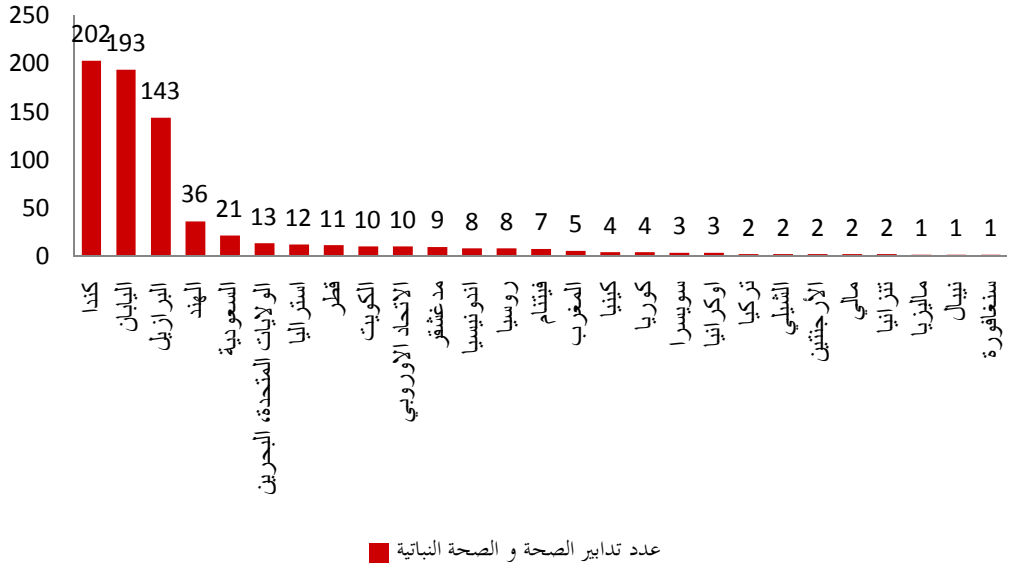

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المنظمة العالمية للتجارة WTO ، 2024.

– تحليل وصفي لتطور صادرات التمور الجزائرية: لقد قامت الجزائر بزيادة حجم صادراتها من التمور خلال الفترة الممتدة من 2013-2022، حيث يلاحظ من خلال الشكل (3) أن صادرات التمور في سنة 2013 كانت في حدود 39,7 مليون دولار لترتفع إلى غاية 142,7 مليون دولار في سنة 2021 ، ثم تشهد بعد ذلك انخفاضا في سنة 2022 لتصل إلى 126,5 مليون دولار ، و يعود سبب هذا التراجع المسجل في صادرات التمور الجزائرية إلى تداعيات جائحة كورونا التي أدت إلى تراجع الطلب العالمي على التمور الجزائرية نتيجة المخاوف الصحية للدول المستوردة.

كما يلاحظ من الشكل (3) أدناه أن زيادة حجم الصادرات الجزائرية من التمور قد رافقه زيادة في عدد تدابير الصحة و الصحة النباتية المتخذة من طرف المستوردة، حيث بلغت قيمة الزيادة في صادرات التمور الجزائرية خلال الفترة 2013-2022 مبلغ 86,8 مليون دولار رافقها ارتفاعا في عدد تدابير الصحة و الصحة النباتية المطبقة على صادرات الجزائر من التمور خلال نفس الفترة بمقدار زيادة 774 تدبير، و من خلال هذا التحليل يمكن القول أنه هناك علاقة طردية تجمع بين حجم صادرات التمور الجزائرية و تدابير الصحة و الصحة النباتية، حيث أنه على الرغم من الزيادة في عدد تدابير الصحة و الصحة النباتية إلا أن ذلك لم يكن عائقا أمام ارتفاع في حجم الصادرات الجزائرية من التمور. و من أجل تأكيد صحة هذه النتيجة و معرفة نوعية التأثير الذي تحدثه تدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية يمكن الإستعانة بنتائج تقدير نماذج جاذبية التجارة.

الشكل (3) :تطور صادرات التمور الجزائرية خلال الفترة 2013– 2022

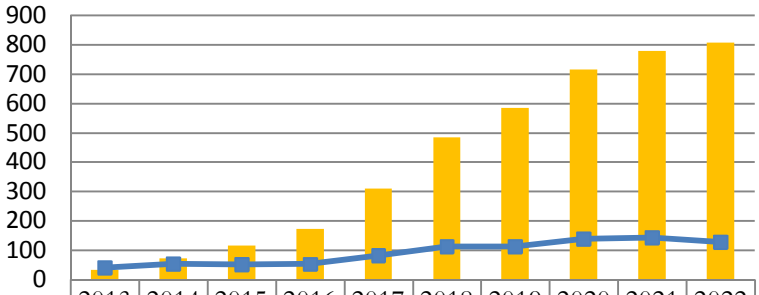

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد تدابير الصحة و الصحة النباتية	33	72	115	173	309	483	585	715	778	807
صادرات التمور(مليون دولار)	39,7	52,72	51,58	52,07	81,39	112,3	111,6	137,9	142,7	126,5

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المنظمة العالمية للتجارة WTO و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD، 2024

IV -2 نتائج تقدير أثر تدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية: من أجل تقدير أثر تدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية، قمنا بتقدير ثلاثة نماذج جاذبية للتجارة خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2022 و ذلك بحسب وجهتها التصديرية، حيث يقدر النموذج الأول أثر تدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية إلى جميع الدول المستوردة، أما النموذج الثاني فيقدر الأثر بالنسبة للدول المتقدمة المستوردة للتمور الجزائرية، في حين يقدر النموذج الثالث الأثر بالنسبة للدول النامية المستوردة للتمور الجزائرية. و قد جاءت نتائج التقدير كما هو مبين في الجدول (1).

الجدول (1): نتائج تقدير نماذج جاذبية التجارة لصادرات التمور الجزائرية حسب الوجهة التصديرية خلال الفترة 2013 -2022

المتغيرات	النموذج (1) الصادرات اتجاه جميع الدول	النموذج (2) الصادرات اتجاه الدول المتقدمة	النموذج (3) الصادرات اتجاه الدول النامية
LnGDP_exporter	-2.685***	-3.273***	-2.228***
	(0.537)	(0.745)	(0.757)
LnGDP_importer	3.366***	3.458***	3.275***
	(0.526)	(0.805)	(0.653)
SPS	0.606*	0.0856	0.771**
	(0.315)	(0.477)	(0.380)
LnDistance	2.772***	-1.782*	2.805***
	(0.237)	(0.942)	(0.284)
Contiguity	5.868***	0	3.207***
	(0.0859)	(0)	(0.762)
Comlang	5.882***	-4.669*	5.604***
	(1.174)	(2.575)	(1.376)
Colony	-5.591**	-1.905	0
	(2.587)	(1.802)	(0)
Constant	-37.36**	15.40	-47.19*
	(18.57)	(22.17)	(24.81)
Observations	673	257	416
R-squared	0.818	0.790	0.815
Exporter FE	YES	YES	YES
Importer FE	YES	YES	YES
F-test	23.18***	24.55***	19.35***

ذات دلالة احصائية عند مستوى 1% ***، 5% ** و 10% * على التوالي (قيم الأخطاء المعيارية ما بين قوسين)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata SE.11

- نتائج اختبار الفرضية الأولى: يتبين من العمود الأول الوارد في الجدول (1) أن النموذج (1) الخاص بنتائج تقدير نموذج جاذبية التجارة لصادرات التمور الجزائرية الموجهة إلى جميع الدول ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1 % مثلما يشير إلى ذلك إختبار فيشر F ، و هذا ما يدل على أن نموذج الدراسة معنوي ككل و يمكن استخدامه في عملية التقدير.

بالنسبة لقيمة معامل التحديد R^2 المعبر عن القوة التفسيرية لمتغيرات الدراسة المدرجة في النموذج (1) فقد كانت جد مرتفعة حيث بلغ معامل التحديد مقدار 81,8% ، مما يعني أن 81,8% من صادرات الجزائر من التمور يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.

و يتضح من خلال نتائج تقدير النموذج الأول، أن معامل المتغير المعبر عن تدابير الصحة و الصحة النباتية *SPS* كان موجبا و ذو دلالة احصائية عند مستوى 10% ، مما يدل على أن صادرات التمور الجزائرية قد تأثرت ايجابيا بتدابير الصحة و الصحة النباتية، حيث أدى تطبيق الدول المستوردة لتدابير الصحة و الصحة و النباتية إلى زيادة في حجم صادرات التمور الجزائرية بنسبة 83% ($e^{0.606} - 1 = 0,83$).

انطلاقا من هذه النتيجة، يمكن القول أن تدابير الصحة و الصحة النباتية قد ساهمت ايجابيا في زيادة صادرات الجزائر من التمور إلى جميع الدول، مما يقودنا إلى رفض الفرضية الأولى لهذه الدراسة و التي تنص على أن " **هناك أثر سلبي ذو دلالة احصائية لتدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية**"، و هذا ما يجعل نتيجة هذه الدراسة تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة Wongmonta (2021) و دراسة Santeramo & Lamonaca (2022) و مخالفة لدراسة Boza el al (2023).

و من الناحية الإقتصادية يمكن تفسير هذه النتيجة على أن الجزائر استطاعت أن تلبي متطلبات الصحة و الصحة النباتية المفروضة من طرف الدول المستوردة على صادراتها من التمور، و هذا ما يجعل تدابير الصحة و الصحة النباتية للدول المستوردة تعد عاملا محفزا للجزائر من أجل زيادة صادراتها من التمور، و أن منتوج التمور الجزائرية قد تمكن من استيفاء الشروط الصحية المطلوبة في التجارة الدولية مما ساهم في نفاذ صادراته إلى الأسواق العالمية.

بالنسبة للمتغيرات الأخرى المفسرة للنموذج الأول، نلاحظ بأن متغير الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة *GDP Exporter* - و هي في هذه حالة الجزائر-كان تأثيره سلبيا على صادرات التمور الجزائرية و بدلالة احصائية عند مستوى 1%، و هذا يدل على أنه كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بنسبة 1% كلما أدى ذلك إلى انخفاض في حجم الصادرات من التمور بنسبة 2,68%. و فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة *GDP Importer* فيلاحظ بأن تأثيره كان ايجابيا على صادرات التمور الجزائرية و بدلالة احصائية قدرها 1%، و يمكن تفسير هذه العلاقة الطردية بأنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة بنسبة 1% كلما زاد طلبهم على استيراد منتوج التمور الجزائرية بنسبة 3,36%.

أما فيما يتعلق بمتغير المسافة *Distance* بين الجزائر و الدول المستوردة، فقد كان تأثيره ايجابيا على صادرات التمور الجزائرية و ذلك عند مستوى دلالة احصائية 1%، و يفسر ذلك بأنه كلما زادت المسافة بين الجزائر و الدول المستوردة بنسبة 1% كلما زادت صادرات التمور الجزائرية إليها بنسبة 2,77%، و هذا يعني أن الدول المستوردة البعيدة المسافة عن الجزائر هي من يزيد طلبها على استيراد منتوج التمور الجزائرية.

و فيما يخص بقية المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، فيلاحظ بأن متغير الحدود المشتركة *Contiguity* بين الجزائر و الدول المستوردة، و متغير اللغة الرسمية المشتركة *Comlang* قد كان تأثيرهما إيجابيا على صادرات التمور الجزائرية و ذلك عند مستوى دلالة احصائية 1%، و يمكن تفسير ذلك بأن الدول المستوردة التي تملك حدودا مشتركة مع الجزائر و تستخدم نفس لغتها الرسمية يزيد طلبها على استيراد منتوج التمور الجزائرية.أما بالنسبة لمتغير المستعمر *Colony* و في هذه الحالة دولة فرنسا باعتبارها المستعمر السابق للجزائر، فيلاحظ بأن هذا المتغير يؤثر سلبا على صادرات التمور الجزائرية عند مستوى دلالة احصائية 5%، مما يعني أن الصادرات الموجهة إلى الدولة المستعمرة (فرنسا) منخفضة مقارنة بالدول الأخرى غير المستعمرة للجزائر.

- نتائج اختبار الفرضية الثانية: من أجل اختبار الفرضية الثانية لهذه الدراسة، تم تقدير النموذج (2) الخاص بصادرات التمور الجزائرية اتجاه الدول المتقدمة، حيث تبين النتائج أن هذا النموذج كان معنوي ككل عند دلالة احصائية 1% مثلما يشير إلى ذلك اختبار فيشر F ، و أن معامل تحديده R^2 المعبر عن القوة التفسيرية للنموذج كان جد مرتفع و في حدود 79% ، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة لها قوة تفسيرية مساوية لـــ 79% لمتغير صادرات التمور الجزائرية.

بالنسبة للمتغير المعبر عن تدابير الصحة و الصحة النباتية *SPS* فإن نتائج نموذج جاذبية التجارة لصادرات التمور الجزائرية إلى الدول المتقدمة تؤكد رفض الفرضية الثانية التي تنص على أن " **هناك أثر سلبي ذو دلالة احصائية لتدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية إلى الدول المتقدمة**". حيث كان معامل التقدير المعبر عن تدابير الصحة و الصحة النباتية *SPS* موجبا و لكن من دون وجود دلالة احصائية. ، هذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة (2022) Santeramo & Lamonaca التي بينت وجود أثر ايجابي لتدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات الدول النامية التي تمكنت من الإمتثال للتدابير المفروضة من الدول المتقدمة.

و يمكن تفسير هذه النتيجة اقتصاديا بالقول أنه على الرغم من اتخاذ الدول المتقدمة للعديد من تدابير الصحة و الصحة النباتية مثلما أشرنا إليه في التحليل الوصفي أعلاه، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى عرقلة تدفق صادرات التمور الجزائرية اتجاه هذه الدول، مما يدل على أن صادرات التمور الجزائرية قد استوفت المتطلبات الصحية التي تفرضها الدول المتقدمة مما ساهم في زيادة صادرات الجزائر من التمور إليها.

أما بالنسبة لبقية المتغيرات المستقلة المفسرة للنموذج الثاني، فيلاحظ من الجدول رقم (1) أن الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة *GDP Exporter* و هي الجزائر كان تأثيره سلبيا على صادرات التمور الجزائرية و بدلالة احصائية عند مستوى 1%، حيث أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض صادرات التمور بنسبة 3,27%. أما فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة المستوردة *GDP Importer* فتشير النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى 1% ما بين الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة و صادرات الجزائر من التمور، حيث أن حيث أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة صادرات التمور الجزائرية بنسبة 3,45%.

فيما يخص متغير المسافة *Distance* المعبر عن المسافة بين الجزائر و الدول المتقدمة، فإن النتائج تشير إلى وجود علاقة عكسية ما بين صادرات التمور و متغير المسافة بين الجزائر و الدول المتقدمة، حيث كان معامل المسافة سالبا و ذو دلالة احصائية عند مستوى 10%، حيث أن الزيادة في المسافة بين الجزائر و الدول المتقدمة بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض قيمة صادرات التمور الجزائرية بنسبة 1,78%.

أما بالنسبة لبقية المتغيرات المستقلة فكانت نتائجها متباينة، حيث كان لمتغير اللغة الرسمية المشتركة *Comlang* أثرا سلبيا ذو دلالة احصائية عند مستوى 10% على صادرات التمور الجزائرية. في حين كان لمتغير المستعمرة *Colony* أثرا سلبيا على صادرات التمور لكن من دون

وجود دلالة احصائية. أما بالنسبة لمتغير الحدود المشتركة *Contiguity* بين الجزائر و الدول المتقدمة فقيمته صفرية و قد تم اهماله من طرف البرنامج الإحصائي STATA نظرا لعدم وجود أي حدود مشتركة للجزائر مع الدول المتقدمة.

– نتائج اختبار الفرضية الثالثة: يشير العمود الثالث من الجدول (1) إلى نتائج تقدير النموذج (3) الخاص بصادرات التمور الجزائرية اتجاه الدول النامية، حيث تبين النتائج أن هذا النموذج كان معنوي عند دلالة احصائية 1% مثلما يشير إلى ذلك اختبار فيشر F ، و أن معامل تحديده R^2 فقد كان جد مرتفع و في حدود 81,5% ، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج (3) استطاعت تفسير 81,5% من متغير صادرات التمور الجزائرية.

و يتضح من خلال نتائج تقدير النموذج الثالث، أن معامل المتغير المعبر عن تدابير الصحة و الصحة النباتية *SPS* كان موجبا و ذو دلالة احصائية عند مستوى 5% ، مما يدل على أن صادرات التمور الجزائرية قد تأثرت ايجابيا بتدابير الصحة و الصحة النباتية المطبقة من طرف الدول النامية. انطلاقا من ذلك، يمكن القول بأن تدابير الصحة و الصحة النباتية للدول النامية قد ساهم في زيادة صادرات الجزائر من التمور إلى هذه الدول، مما يقودنا إلى تأكيد صحة الفرضية الثالثة لهذه الدراسة و التي تشير إلى أن " **هناك أثر ايجابي ذو دلالة احصائية لتدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية إلى الدول النامية**" ، و هذا ما يتوافق مع نتائج دراسة Wongmonta (2021) و دراسة Santeramo & Lamonaca (2022).

و يمكن تفسير هذه النتيجة على أن الجزائر قد استجابت لمتطلبات الصحة و الصحة النباتية المفروضة من طرف الدول النامية على الصادرات الجزائرية من التمور، و هذا ما يجعل تدابير الصحة و الصحة النباتية للدول النامية تعد عاملا محفزا للجزائر من أجل زيادة صادرات التمور إليها، و يشير إلى أن منتوج التمور الجزائرية يستوفي الشروط الصحية المطلوبة مما ساهم في نفاذ صادراته إلى أسواق الدول النامية.

بالنسبة لبقية المتغيرات المستقلة المفسرة للنموذج الثالث، فيلاحظ من الجدول رقم (1) أن الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة (الجزائر) *GDP Exporter* كان تأثيره سلبيا على صادرات التمور الجزائرية و بدلالة احصائية عند مستوى 1%، حيث أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض صادرات التمور إلى الدول النامية بنسبة 2,22%. أما فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية المستوردة *GDP Importer* فتشير النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى 1% ما بين الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية و صادرات التمور الجزائرية، حيث أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة صادرات التمور الجزائرية بنسبة 3,27%.

أما فيما يخص متغير المسافة *Distance* المعبر عن المسافة بين الجزائر و الدول النامية، فإن النتائج تشير إلى وجود علاقة طردية ما بين صادرات التمور و متغير المسافة بين الجزائر و الدول النامية، حيث كان معامل المسافة موجبا و ذو دلالة احصائية عند مستوى 1%، حيث أنه كلما زادت المسافة بين الجزائر و الدول النامية بنسبة 1% يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة صادرات التمور الجزائرية بنسبة 2,8%.

أما بالنسبة لبقية المتغيرات المستقلة الأخرى، فقد كان لمتغير الحدود المشتركة *Contiguity* بين الجزائر و الدول النامية، و كذا متغير اللغة الرسمية المشتركة *Comlang* أثرا ايجابيا على صادرات التمور الجزائرية و بدلالة احصائية عند مستوى 1%. أما بالنسبة لمتغير المستعمرة *Colony* فقيمته صفرية و قد تم اهماله من طرف البرنامج الإحصائي STATA نظرا لعدم وجود علاقة استعمارية للجزائر مع الدول النامية.

V– الخلاصة :

لقد حاولنا من خلال هذا المقال البحث في مدى تأثير تدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية خلال الفترة 2013-2022، حيث تبين نتائج التحليل الوصفي أن هناك تزايدا في صادرات التمور الجزائرية على الرغم من تزايد استخدام تدابير الصحة و الصحة النباتية من طرف الدول المستوردة خلال فترة الدراسة. و قد دعمت نتائج التحليل الوصفي، بدراسة كمية باستخدام نموذج الجاذبية للتعرف على نوعية التأثير الذي تحدثه تدابير الصحة و الصحة النباتية المفروضة من طرف الدول المستوردة على صادرات التمور الجزائرية.

و تبين نتائج التقدير أن تدابير الصحة و الصحة النباتية المطبقة من طرف الدول المستورة قد أثرت ايجابيا على صادرات التمور الجزائرية، مما يدل على أن الجزائر استطاعت الاستجابة للمتطلبات الصحية التي تفرضها الدول المستوردة على صادرات التمور، و أن هذه التدابير لا تشكل عائقا لولوج صادرات التمور الجزائرية إلى الأسواق العالمية. من جانب آخر، تبين النتائج أن صادرات التمور الجزائرية تتأثر ايجابيا بالعوامل الجغرافية و الثقافية و المتمثلة في المسافة مع الدول المستوردة، الحدود المشتركة و اللغة الرسمية المشتركة.و في المقابل، تتأثر صادرات التمور الجزائرية سلبيا بالعوامل التاريخية و المتمثل في المستعمر، مما يعني أن صادرات الجزائر الموجهة إلى المستعمر السابق منخفضة مقارنة بالدول الأخرى غير المستعمرة.

و قصد التعرف على نوعية التأثير الذي تحدثه تدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية حسب وجهتها التصديرية، تم تقدير نموذجين لجاذبية التجارة لصادرات التمور الجزائرية باتجاه الدول المتقدمة و الدول النامية. حيث تبين نتائج التقدير أن هناك تأثيرا ايجابيا

لتدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية إلى الدول المتقدمة لكن من دون وجود دلالة احصائية، في حين كان تأثيرها ايجابيا و ذي دلالة احصائية على صادرات التمور الجزائرية باتجاه الدول النامية. هاتين النتيجتين تدلان على أن صادرات التمور الجزائرية تستوفي الشروط الصحية التي تطلبها الدول المتقدمة أو النامية مما ساهم في زيادة صادرات التمور إليها، و أن هذه التدابير تعد عاملا محفزا للمصدرين الجزائريين على زيادة حجم صادراتهم من التمور باتجاه الأسواق العالمية.

و على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات لصانعي السياسة التجارية في الجزائر و عدد من الاقتراحات التي تبين رؤية الباحث عن آفاق الدراسات المستقبلية، و ذلك كما يلي:

– على صانعي السياسة التجارية في الجزائر العمل على الإلتزام بالقواعد الصحية التي تفرضها الدول المستوردة على الصادرات الجزائرية، و التي أصبحت عاملا محددا للولوج إلى الأسواق العالمية،

– يجب على الجزائر الحرص على ضمان مواءمة جميع منتجاتها الغذائية و الزراعية المصدرة لكي تستجيب للمتطلبات الصحية في التجارة الدولية حتى تتمكن من زيادة مداخيلها من التجارة الخارجية.

– على الباحثين المستقبليين تمديد مجال الدراسة بالبحث في تأثير تدابير الصحة و الصحة النباتية على الصادرات الجزائرية من المنتجات الغذائية و الزراعية و اكتشاف التأثير على كل منها.

– بامكان الباحثين المستقبليين تركيز مجال بحثهم على الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر بالبحث في تأثير تدابير الصحة و الصحة و الصحة النباتية باتجاه أهم الشركاء التجاريين للجزائر، أو البحث في مدى تأثير هذه التدابير على صادرات الجزائر بحسب المناطق الجغرافية في العالم.

– ملاحق :

الملحق (1): قائمة الدول التي تفرض تدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية خلال الفترة 2013 – 2022

الدول	عدد تدابير الصحة و الصحة النباتية المفروضة
كندا	202
اليابان	193
البرازيل	143
الهند	36
العربية السعودية	21
تايلند	15
الولايات المتحدة الأمريكية، البحرين	13
أستراليا، الإمارات العربية المتحدة	12
قطر	11
الاتحاد الأوروبي، الكويت،سلطنة عمان	10
مدغشقر	9
كوت ديفوار، أندونيسيا، روسيا	8
فيتنام	7
الجبل الأسود	6
كازاخستان، المغرب	5
كينيا، كوريا الجنوبية	4
بوركينافاسو، سويسرا، طوغو، تركيا، أوكرانيا	3
الأرجنتين، الشيلي، الصين، كولومبيا، الهندوراس، قرغيزيستان، مالي، مولدوفيا، تنزانيا	2
جمهورية الدومينيكان، هونغ كونغ، الأردن، ماليزيا، موريسيوس، النيبال، نيوزيلندا، سنغافورة، جنوب افريقيا	1

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المنظمة العالمية للتجارة WTO، 2024

الملحق (2): حجم صادرات التمور الجزائرية حسب الوجهة التصديرية و عدد تدابير الصحة و الصحة النباتية المفروضة عليها خلال الفترة 2013 – 2022

السنوات	جميع الدول المستوردة			الدول المتقدمة المستوردة			الدول النامية المستوردة		
	حجم الصادرات (مليون دولار)	عدد الدول	عدد تدابير الصحة و الصحة النباتية	حجم الصادرات (مليون دولار)	عدد الدول	عدد تدابير الصحة و الصحة النباتية	حجم الصادرات (مليون دولار)	عدد الدول	عدد تدابير الصحة و الصحة النباتية
2013	39,7	51	33	29,1	21	19	10,6	30	14
2014	52,72	58	39	36,92	24	31	15,8	34	8
2015	51,58	68	43	36,56	23	27	15,02	45	16
2016	52,07	68	58	35,1	24	24	16,97	44	34
2017	81,39	77	136	53,70	29	48	27,69	48	88
2018	112,3	78	174	77,2	30	91	35,1	48	83
2019	111,6	78	102	70,15	30	62	41,45	48	40
2020	137,9	68	130	77	28	84	60,9	40	46
2021	142,7	73	63	80,6	30	47	62,1	43	16
2022	126,5	74	29	60,1	30	10	66,4	44	19
المجموع	**908,46**		**807**	**556,43**		**443**	**352,03**		**364**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات المنظمة العالمية للتجارة WTO و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD، 2024

- الإحالات والمراجع :

[1] Grant, J., Peterson, E., and Ramniceanu, R. (2015), **Assessing the Impact of SPS Regulations on U.S. Fresh Fruit and Vegetable Exports**. Journal of Agricultural and Resource Economics, 40(1), pp 144-163.

[2] Murina, M., and Nicita, A. (2017), **Trading with Conditions: The Effect of Sanitary and Phytosanitary Measures on the Agricultural Exports from Low-income Countries**. The World Economy, 40(1), pp 168-181.

[3] Wongmonta, S.(2021), **Evaluating the impact of sanitary and phytosanitary measures on agricultural trade: evidence from Thai fruit exports to China**. The Singapore Economic Review, 66(3), pp 1-19.

[4] Santeramo, F. G., and Lamonaca, E. (2022), **On the trade effects of bilateral SPS measures in developed and developing countries**. The World Economy, 45(10), pp 3109–3145.

[5] Boza, S., Mu□oz, J., and C□ceres, J. (2023), **Does harmonization reduce the impact of SPS measures on agricultural exports? An assessment from the Chilean fruit sector**. Revista De La Facultad De Ciencias Agrarias, 55(1), pp 75–85.

[6] World Trade Organization (2010) , **The WTO Agreements Series : Sanitary and Phytosanitary Measures**, Printed in Switzerland, p 37. On line: https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/agrmntseries4_sps_e.pdf (Visited 15/02/2024)

[7] UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (2022) , **Non-Tariff Measures from A to Z**, United Nations, p 3. On line: https://unctad.org/system/files/official-document/ditctab2021d3_en.pdf (Visited 15/02/2024)

[8] تماضر سالم معايعه، **سلامة الغذاء و التجارة الدولية**، المؤسسة العامة للغذاء و الدواء ، عمان ، ص 8 . على الخط: https://www.jfda.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDF/AR/Topics/71_44.pdf تاريخ الزيارة (2024/02/18)

[9] مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2017)، **اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون**، الشؤون الاقتصادية والتنموية، قطاع الشؤون الاقتصادية ، إدارة منظمة التجارة العالمية، الأمانة العامة، الرياض، ص ص 112، 126. على الخط: https://jazancci.org.sa/wp-content/uploads/2018/10/wto.tret_.2017.pdf تاريخ الزيارة (2024/02/18)

[10] طبيب جمال (2013)، **الوضع الصحي و تدابير الحجز الزراعي في الجزائر**، ورشة عمل حول الحجر الزراعي و تدابير الصحة النباتية، الرباط، المغرب. على الخط: https://www.neppo.org/wp-content/uploads/2014/07/algeria.pdf تاريخ الزيارة (2024/02/25)

[11] الجريدة الرسمية الجزائرية (2022)، **تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية**، مرسوم تنفيذي رقم 22-322 مؤرخ في 18 صفر عام 1444 الموافق 15 سبتمبر سنة 2022 ، على الخط:
https://madr.gov.dz/ministere/administration-centrale/ تاريخ الزيارة (2024/02/25)

[12] أمينة يونسي (2021)، **تصدير الخضر و الفواكه في الجزائر: القيود و التحديات**، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الجزائر. على الخط: https://algeria.fes.de/ar/e/lexportation-des-fruits-et-legumes-en-algerie-contraintes-et-defis تاريخ الزيارة (2024/02/25)

[13] وزارة التجارة و ترقية الصادرات، **الدستور الغذائي**، على الخط:
https://www.commerce.gov.dz/codex-alimentarius تاريخ الزيارة (2024/02/25)

[14] Shepherd, B., (2016), **The Gravity Model of International Trade: A User Guide (An updated version)**. United Nation ESCAP, ARTNeT, Thailand, pp 22-25. On line: https://www.unescap.org/sites/default/files/GravityUserGuide-REVISED-02.pdf (Visited 05/03/2024)

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

هشام بحري (2024)، أثر تدابير الصحة و الصحة النباتية على صادرات التمور الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص: 13-25.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي**(CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons AttributionLicense**.
Journal Of Quantitative Economics Stadies**is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**